

من سؤالا للجماعة المحلولة او من الماء الذي يدخل
الصبي فيه وصلى مع ذلك جازت صلواته واذا
صلى في سرة وبل المشركين جازت الصلوة لان الطهارة
في هذه الاشياء اصل وقد ثبتت الطهارة وشكنا
في نجاسة فلم يثبت النجاسة بالشك كذا هنا انتهى
ثم قال ودوى محمد رحمه في الكابان عديا
سئل عن ذبايح التصاري من اهل الحرب فلم يبرأ
انتهى وما نقلنا سابقا من المسائل المتعطفة بالغير
صبي على هذا الاصل وبالجملة ان الاهتمام في امر
الطهارة ليس من سنة السلف فمن له طبع مستقيم
خال عن الموسوسة واستعدادها فلان يخرج
الاقوى والاحوط بحيث لا يفوت به اهم منه
كالجماعة والتلاوة والذكر والفكر والتصنيف
واما الموسوس والمستعد فعليه ان يخرج
الرجحة والسعة الى ان يقطع عنه احتمال

اعاد يطبع اوصل عليه اختيار الموسوسة
اعاد في موسومة الفصل الثاني

الموسوسة

الموسوسة الفصل الثاني في النوع والتوقي
من طعام اهل الوظائف من الاوقاف ومن بيئ المال
مع اختلاط الجملية والعوام واكل طعامهم وهذا
ناش من الجمل والرياء فكل ان اكتسب البيع والاجارة
ونحوها اذا رقي فيهما شرائط الشرع علال طيب
كذلك الوقف اذا صح ودعى شرائط الوقف فاشبهت
فيه اصلا اذ النكاحية وقفوا او كلوا منه وكذا بيت
المال ليحل لمن كان نصرا فله اذا اخذ بقدر الكفاية
وقد اخذ الخلفاء الاربعة سوى عثمان رضي عنه
فلا فرق بين الوقف وبين المال وبين غيرها من
المكاسب في الحل والتطبير اذا روي شرط الشرع
وفي الحكمة والخشاعة لم تراع بكل الا ولا شبيهه
وامثل في زماننا اذ اكثر بيع اسواقنا واجارتهم
باطلة او فاسدة او مكروهة نحو الورع والشهوات
في الحلال والحرام ليس كالورع في الطهارة والنجاسة

لا يجوز الاكل من اكله
اعاد نفسه ويأكله الاكله
قار له واكثره الاكله
اذ كان عالة
تكون قسما غير محتاج اليه
وان كان باعكس في الصدقات
انضم ملكا خطبا حتى تصدق ويوم
الشان لم يبيع او اكله في التجارة
مصره
سئل مستجار الغنم والبيوت للحلب
وان كان الجوز والاشجار بالبيوت
لا يفيد ملكا اصلا ولا اجرة فيها
اعاد وجب نوعه بحيث
اعاد وجب نوعه بحيث